المحور الثالث :المسؤولية المجتمعية للجامعة وتعزيز ثقافة الأمن المعلوماتي في سياق مجتمع المخاطر و الجرائم السيبرانية

إعداد : وقاف مختار طالب دكتوراه
إشراف : د.خمارزديرة أستاذ محاضر .ا
رقم الهاتف : 0660562989
البريد الالكتروني: oukkaf.mokhtar@univ-oeb.dz
قسم علم الاجتماع
جامعة أم البواقي

ملخص:

في ظل التطورات و التحديات العصرية و التغيرات الاجتماعية وجب على الجامعة مواكبة تلك التطورات و التحديات المعاصرة التي تواجهه الفرد و المجتمع الاستجابة إلى هده التغيرات بما يتوافق مع الهوية الثقافية و الاجتماعية للمجتمع ،و دللك بتحملها المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، واعتماد إستراتيجية جديدة مبنية على التخطيط الاستراتيجي للاستجابة إلى متطلبات المجتمع بكل فئاته و شرائحه بما يحقق التوازن و التكامل بين الجامعة و المجتمع ،فالجامعة هي قاطرة المجتمع من خلال دورها الوظيفي و الاستثماري في المورد البشري من اجل إنتاج المعرفة بغية تحقيق التقدم العلمي و تحقيق الرفاهية المجتمعية و تحقيق الأمن الإنساني.

الكلمات المفتاحية:المسؤولية المجتمعية،الأمن المجتمعي،الجامعة ،مجتمع المخاطر ،الجرائم السيبرانية.

Abstract:

In light of the modern developments and challengesand social changes, the university must keep pace withthesedevelopments and contemporary challenges facing the individual and society to respond to these changes in line with the cultural and social identity of the community, and demonstrateits social responsibilitytowards society, and the adoption of a new strategybased on strategic planning to respond to the requirements of society in all itscategories and segments in order to achieve balance and integrationbetween the universityand society ،The universityis the locomotive of society throughitsfunctional and investmentrole in the humanresource in order to produceknowledge in order to achievescientificprogress, achievesocietalwell-being and achievehumansecurity.

Key Words :social responsibility,community security,the University,risk community, cyber crimes.

مقدمة:

تربط الجامعة بالمجتمع علاقة وطيدة ووظيفية تتمثل في اسهام الجامعات في التنمية الشاملة بما تقدمه لمجتمعاتها من امكانيات وخبرات للتعليم و التدريب المستمر، فعلى الجامعة ن تكون وصيلة الثقة بحياة الناس و مشكلاتهم و امالهم،لكونه جزء داخل المجتمع لتصبح غايتها و مبرر وجودها تطوير و تنمية المجتمع من خلال وظائفها الرئيسية المتعددة المجالات وما تغرسه من قيم اجتماعية و و انسانية ،للنهوض بالمجتمع لأفضل مستوياته العلمية و الاجتماعية والاقتصادية و الصحية و الثقافية ،كما اكدت على اهمية نسج علاقات وظيفية بين الطرفين في اطار من القوى و العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الايدولوجية لتمكين الجامعة من اداء دورها بجدارة ،و ان مبرر وجود الجامعة هو تلبية احتياجات و متطلبات المجتمع ،بحيث انها ادا عملت بمعزل عنها فقدت ادوارها بالمجتمع و تجمدت معارفها وثقافتها وخدماتها .

1- **الدور المجتمعي للجامعة** : يمكن توضيح الدور المجتمعي للجامعة على انه كالتالي :

-قيام الجامعة بوظائفها الرئيسية وهي التعليم و التعلم ،و البحث العلمي وخدمة المجتمع و تنمية الموارد البشرية ،وتوظيف تلك الادوار في تلبية احتياجات و متطلبات المجتمع للنهوض به و تحقيق الرخاء له،من خلال تحقيق الامن المعلوماتي و التصدي للهجمات السيبرانية التي تطال مواقع و مراكز معلوماتية للدولة .

-عمل الجامعة من خلال دورها المجتمعي ووظائفها الرئيسية على تحقيق اهداف التنمية المستدامة للأفراد و المنظمات في المجتمع لمواكبة مجتمع المعرفة و تحقيق التشارك المعرفي بين الكيانات الاجتماعية المختلفة .

-احداث الجامعة تغييرات بنيوية و هيكلية في برامجها و مناهجها و بحوثها و خدماتها ،لتكون موائمة و متكيفة مع تغيرات المجتمع ، حتى تصبح قادرة على الاستجابة لاحتياجات ،و الاهتمام بالمورد البشري.

2-مجالات الدور المجتمعي للجامعة: فالجامعة دور مجتمعي من خلال وظائفها الثلاث المتمثلة في التعليم، والبحث العلمي و خدمة المجتمع وتنميته و تطويره.

ا-التعليم و التعلم: التعليم و التعلم هدفان اساسيان تسعى الجامعة لتحقيقهما ، نظرا لأنها المكان الامثل للتدريس و التعليم الجيد، فعن طريق التعليم و التعلم يكتسب المتعلم اليات مواجهة تحديات العصر و الاسهام ايجابيا في تحسين و تطوير نوعية الحياة و تحقيق اهدافه التنموية في المجتمع، و استثمار قدراته و طاقاته البشرية و الابداعية و الابتكارية و القدرة على التفكير وفقا لأسس عملية و موضوعية .(عياد، 2016، صفحة 235)

- التعليم :نظام يتكون من مدخلات و عمليات و مخرجات .(بواب، 2020، صفحة 171)

ب-البحث العلمي:- للبحث العلمي اهمية كبيرة للحياة المجتمعية و الجامعية و تتمثل في الارتقاء بمستوى الانسان فكريا و ثقافيا و مدنيا.

-التغلب على الصعوبات التي قد يواجها الانسان سواء كانت سياسية او اقتصادية او بيئية.

-تقصي الحقائق و الوصول لأفضل الحلول.

- فهم جديد للماضي و انطلاق للحاضر و تقديم رؤية استشرافية للمستقبل .

ج-خدمة المجتمع و تنميته :تعمل الجامعة على تقديم للمجتمع من خلال عدة ممارسات و انشطة ، كتقديم الاستشارات وعقد اللقاءات و المؤتمرات و اقامة المعارض .

- تعرف الانسان المهارات التكنولوجية المتعلقة بالبيئة الخارجية المحيطة.

-العمل على عقد علاقات علمية بينها وبين المنظمات الاقليمية الاخرى.

-القيام بأبحاث ميدانية تفيد في ابراز الواقع و تقديم الحلول .

2- الجامعة و المجتمع:

تعد الجامعة احد المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر و تتأثر بالجو الاجتماعي المحيط ، فهي من صنع المجتمع من ناحية ،واداة في صنع قيادته الفنية و المهنية و الفكرية من ماحية اخرى ،و من هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها ، فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها و غايتها عن العصر الحديث ،و هكذا لكل نوع من المجتمعات جامعة التي تناسبه ، فاتصال الجامعات بمجتمعاتها و تقديم مجموعة من الادوار و الانشطة و الخدمات لهدا المجتمع اصبح امر ضروري تفرضه المتغيرات المعاصرة فلم يعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها امرا اختياريا كما في جامعات دول العالم الثالث ،كما ان الاستاد الجامعي مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية و يجب ان يراعي دلك عند اختياره واعداده و تقويمه ،للوقوف على اهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهده الادوار على الوجه الامثل ،و اقتراح الحلول لتلك المعوقات بهدف تفعيل دوره بالجامعات في مجال خدمة المجتمع .

ان مساهمة الاستاد الجامعي في خدمة مجتمعه لا تزال محتشمة لأننا في هدا المجال نعتمد على الخبرات الاجنبية ،و البحث العلمي الدي ينجز في الخارج بواسطة الشركات العالمة ، كما بانها ان المشروعات الانمائية نفسها تعتمد على الانتاج الاجنبي في كل شيء تقريبا، وتنتهج اسلوب تسليم المفتاح ،و ذلك لعدم اقتحام مؤسسات التعليم العالي و مراكز البحث العلمي في المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع، فيترتب عنها عدم ظهور النشاطات الابداعية المحلية.

ا- **الجامعة: تعرف** بانها اتحاد عام للأساتذة و الطلاب بهدف توفير الامن و حمايتهم من الاستغلال ليتفرغوا للدراسة او التدريس.(عزالدين، 2011، صفحة 52)

3-الاستاد الجامعي و المجتمع:

ا-الاهداف الاجتماعية للاستناد الجامعي : يعمل الاستاد الجمعي على تحقيق جملة من الاهداف الاجتماعية تتمثل فيما يلي :

-تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب و طبيعة تغير المهن

-تدريب الطلبة على ممارسة الانشطة الاجتماعية مثل مكافحة الامية و الادمان ،نشر الوعي الصحي اي القيام بحملات تحسيسية للوقاية من الأوبئة مثل كوفيد 19.

-تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة

-ربط الجامعة بالمؤسسات الانتاجية في علاقة متبادلة

- الربط بين نوعية الابحاث العلمية و مشاكل المجتمع

-تفسير نتائج الابحاث و نشرها للاستفادة منها في المجتمع

- اجراء الابحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة

كما لستاد الجامعي واجبات ندكر منها :

- انجاز البحوث التي تعالج مشكلات المجتمع و تساهم في حلها

-تقديم الخبرة و المشورة الى المؤسسات التي تطلبها

-المشاركة في الندوات العلمية المقامة خارج الجامعة

-الاسهام في الدورات التدريبية لتكوين الاطارات العلمية المسيرة للمؤسسات و إعادة رسكلتها

-تأليف الكتب في ميدان تخصصه وتكون موجهة للمثقف بصفة عامة

-الترجمة و نقل المعارف في ميدان تخصصه من اللغات الاجنبية الى اللغة العربية فقد تتنوع مجالات خدمة المجتمع للاستناد الجامعي و تتعدد ادواره طبقا لظروف و امكانيات كل جامعة من جهة ، وظروف المجتمع المتغيرة من جهة اخرى ،و لدلك نجد هناك تباينا واضحا بين ما تقدمه الجامعات في هدا المجال .

وقد صنفت المجالات لخدمة المجتمع في ثلاث نقاط هي :

ا –البحوث التطبيقية : وهي بحوث يقوم بها الاستاد تستهدف حل مشكلة ما او سد حاجة المجتمع لخدمة او سلعة تحددها ظروف و وضاع معينة

ب- الاستشارات :و هي خدمات يقوم بها الأساتذة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع الحكومية و الاهلية و كذلك لأفراد المجتمع الدين يشعرون بالحاجة الى مثل هذه الخدمات .

- تنظيم وتنفيد البرامج التدريبية و التأهيلية للعاملين في المؤسسات الانتاج بما يحقق مبدا التربية المستمرة.

4-المسؤولية الاجتماعية:

ا- نشأة و تطور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

يقول العالم الامريكي المشهور في مجال المسؤولية الاجتماعية دانييل فرانكلين – تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الان الاتجاه السائد بعد ان كانت استعراضا لفعل الخير في السابق ،الا ان عددا قليلا من المؤسسات يمارسها بصورة جيدة .

ففي عالم يتغير فيه كل شيء حيث تتحول الأسواق ،تتطور التكنولوجيا و يتضاعف المتنافسون ، يكثر الحديث عن التنمية المستدامة ،البيئة و توقعاتالمجتمع و احتياجاته ، وتتعالى الاصوات من اجل حقوق الانسان و احترامها بالرغم من انها لم تكن موضوعا للاهتمام من قبل و خاصة ان المؤسسات و لعقود طويلة لم تحتفل الا بتحقيق أعظم الأرباح لي حساب المجتمع و اطرافه.

اما الان فالمؤسسات مطالبة اكثر من اي وقت مضى بتحمل جزء من مسؤوليتها اتجاه المجمع و اعتماد رؤية جديدة قامة على مفهوم سد الحجة الفعلية للمجتمع ، قدرة تحسينه المستمر ورسم استراتيجيات ملائمة للاستجابة الى كل توقعات اطرافه مما يحقق التوازن و لتكامل و التطوير المتبادل بين المؤسسات و المجتمع .

فالمسؤولية الاجتماعية ظاهرة حديثة نسبيا تنمو بصورة حثيثة في الدول النامية و مارس على نطاق واسع من البلدان المتقدمة و تتمثل في مبادرة المؤسسات باستثمار جزء منارباحها من اجل تحقيق رفاه المجتمع و لإعطاء الجمهور صورة ايجابية و تأسيس قاعدة من المستهلكين الواعيين و هي الالتزام من جانب المؤسسات بالإسهام في التنمية الاقتصادية

المستدامة و تحقيق الرفاه الاجتماعي ، و العمل مع الموظفين و اسرهم و المجتمع المحلي و المجتمع لى تحسن نوعية الحياة.

و هناك وعي تام بان اغفال عوامل المخاطر البيئية و الاجتماعية قديشوه صورة المؤسسة و سنعكس ذلك على قيمتها في السوق.

ولذلك فان المسؤولية الاجتماعية تصبح شيئا فشيئا من الممارسات الاساسية ي ثقافة مؤسسات البلدان النامية و تدي الى ايجاد نطاق جديد بين القطاعات العامة و الخاصة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادي و الاجتماعية ونشر الوعي البيئي و المعرفي .

5- **البعد التاريخي لتطور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:**

من المتفق عليه ان المؤسسات الاقتصادية ليت مؤسسات خيرية و ان هاجسها الاول تحقيق اكبر عائد من الربح ،الا انه في وقتنا الحاضر نرى ان تقييم المؤسسات لم يعد يعتمد على ربحيتها فحسب ، و لم تعد تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط ، و انما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادي و التكنولوجية و الادارية لان العالم اصبح قرية صغيرة ،وكان من ابز هده المفاهيم- مفهوم المسؤولية الاجتماعية – اذ تبلورت فكرة تذكير المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية و الاخلاقية و حتى لا يكون الربح عائدا عن امور غير مقبولة اخلاقيا او قانونيا كتشغيل الاطفال ،الاخلال بالمساواة في الاجور ،ظروف و شروط العمل و الحرمان من الحقوق الاساسية للفرد ،علاوة على دلك فان الدور الرئيسي الذي تلعبه المؤسسات كونها المصدر الرئيسي للثروة و توليد فرص العمل يحتم عليها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقا للمفاهيم الحديثة ،كما ان التطورات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية في عصر يتسم بالتغيير السريع يحتم عليها ذلك أيضا.

ان المسؤولية الاجتماعية بطبيعتها ليست جامدة ، بل لها صفة الديناميكية و الواقعية و التطور المستمر كي تواءم بسرعة وفق مصالحها بحسب المتغيرات الاقتصادية و لسياسية و الاجتماعية و الايكولوجية ، و رغمذلك يصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و دلك لتداخل الاحداث و تأثيراتها المتبادلة ،اذ ان فكرة المسؤولية الاجتماعية جاء كنتيجة لمشكلات كثيرة و ازمات عديدة ارتبطت بنظرة لمؤسسة لمصلحتها الذاتية على حساب المجتمع الذي تعمل فيه حتى صار من الصعب الاستمرار بحرية لظهور ظروف جديدة و عيا اجتماعيا و بيئيا و مفاهيم حديثة تقوم على المسؤولية الاجتماعية الذي تطور بنمو احتياجات المجتمع و مدى تبني المؤسسات لهدا الاتجاه الجديد عبر الفترات الزمنية المختلفة .ظهرت فكرة المسؤولية الاجتماعية عقب الثورة الصناعية و ارتبط نشوئها بقيام المشاريع الصناعية و ظهور ثقافة المؤسسة الصناعية ، و ظهور مختلف الاختراعات العلمية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمنظمة ، من تعظيم المنفعة و افضل عائد ممكن بالاستثمار في جميع الموارد البشرية و الطبيعية ، لكن مع تضخم حجم المؤسسات و ما رافق ذلك من ازمات اقتصادية و استغلال للأيدي العاملة و تدني الاجور و ظهور التكتلات النقابية برزت مرحلة جديدة كان من خلالها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من جهة كتامين السلامة و الامن

في مكان العمل ، تقليص ساعات العمل ، الرعاية الصحية ، ومن اجل تخفيف الضغوط اتجهت المؤسساتالى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الخارجية و المرتبطة بالبيئة و ، الزبائن ،المنافسين ، الموردين.

حيث يعرفها k .Davis et R. Blomstrom

بانها التزام المؤسسة بان تضع نصب عينيها خلال عملية صنع واتخاد القرار ،الأثار و النتائج المترتبة عن هده القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن ايجاد توازن بين تحقيق الاهداف الاقتصادية المطلوبة و الفوائد الاجتماعية المترتبة على هده القرارات .(محم21صفحة 20).

- كما يعرفها:**PDrucker**: و في هدا الاطار و في سنة 1977 عرف المسؤولية الاجتماعية بانها –طريقة عمل المؤسسة الاجتماعية و التي من خلالها تدج الاهتمامات و القضايا الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية في صنع القرار و استراتيجيات و سياسات و قيم ثقافة المؤسسة و العمليات و الانشطة داخل المؤسسة بشفافية و محاسبة ليتم تطبيق احسن الممارسات.

- كما عرفها Holms:بأنها التزام على المؤسسة تجاه المجتمع الدي تعمل فيه و ذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الانشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر حسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث و اتاحة فرص العمل.

- و عرفها البنك الدولي : بأنها التزم المؤسسة المساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها و المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الافراد بأسلوب يخدم التجارة و التنمية في ان واحد .

- وعرفها Strier: بانها مثيل لتوقعات المجتمع لمبادرات المؤسسات في مجال المسؤولية التي تتحملها تجاه المجتمع و بما يتجاوز الحد الادنى من لاذعان للقانون و بصورة لا تضر بقيام المؤسسة بوظائفها الاساسية على الحصول على عائد مناسب من استثماراتها.(بروال، 2011، صفحة 4)

6-المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة :

مفهومي المسؤولية المجتمعية و التنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا ،فالأول دمج الاهتمامات الاجتماعية و البيئية في النشاطات التجارية و الثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، فعناصر التنمية المستدامة نجد البعد الاقتصادي الدي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع الى اقصى حد ،و القضاء على الفقر ودلك من خلال ايقاف تبديد الموارد الطبيعية و المساواة في توزيع الموارد .

-اما البعد الانساني الاجتماعي يتمثل في تبادل العلاقة بين الطبيعة و البشر و تحقيق الرفاهية و سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية (الاستخدام الامثل للموارد البشرية و الاهتمام بالمرأة)

- اما البعد البيئي و يتعلق بالحفاظ على الموارد المادية و البيولوجية مثل الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية و المائية.

ونظرا لما يشهده العصر الحديث من طفرة تكنولوجية كبيرة زادت في درجة تعقيد حياة الفرد، مما يؤكد الحاجة الى تربية الافراد على المسؤولية الاجتماعية.(شويعل، 2015، صفحة 158).

7-الاسس و المبادئ التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية :

للمسؤولية الاجتماعية عدة اسس و مبادئ تلزم المؤسسات باتباعها ،لكي تسير على نهج سليم وفعال وهده الاسس و المبادئ هي :

- القابلية للمسائلة :ينبغي على المؤسسة ان تقبل و توافق على الفحص الدقيق الملائمين و التجاوب مع الفحص و التدقيق و قابليتهما للمسائلة. (BATELLIER, 2008, p. 45) .

- ينبغي على المؤسسة ان تفصح عن قراراتها و سياستها و انشطتها المسؤولة عنها ،و ان تكون متاحة للأشخاص ،و تقدم في الوقت المناسب ،كما تكشف عن هيكلها الداخلي و مسؤوليتها

-السلوك الاخلاقي :ان تتصرف المنظمة بشكل اخلاقي ،يتمثل في الامانة و العدل و التكامل و الالتزام ،من خلال تطبيق معايير السلوك الاخلاقي التي تتلاءم مع غرضها و انشطتها .

-احترام مصالح الاطراف المعنية :من خلال التجارب مع الاطراف المعنية بالاعتراف بالحقوق القانونية و المصالح الشرعية ،مع الوضع في الاعتبار العلاقة بين مصالح الاطراف المعنية و المصالح الخاصة بالمجتمع و المتعلقة بالتنمية المستدامة.

-احترام سلطة القانون : ويكون بشكل الزامي لجميع القوانين و اللوائح السارية المحلية و الدولية ،الكل سواسية امام سلطة القانون .

-احترام الاعراف الدولية :ان تضع المنظمة في اعتبارها القنوات التشريعية الهادفة الى التأثير على المنشآت و الهيئات لعلاج اي تعارض مع القانون الداخلي و الالتزام بمبادئ احترام الاعراف الدولية .

فالجامعة لا تسعى لتحقيق متطلبات التنمية بقدر ما تؤكد على جدارتها و مسؤوليتها في دلك الدور.

8-مجتمع المخاطر:

يعتبر اولريش بيك من أشهر علماء الاجتماع الالمان المنظرين لمجتمعات ما بعد الحداثة ،حيث تتعدى اسهاماته في هدا المجال حدود النظرية الكلاسيكية التي استمرت لعقود من الزمن ولم تواكب الافرازات الجديدة لمجتمع ما بعد الحداثة و ما أحدثته من تغيرات جدرية في مجال الظواهر و و العلاقات و الأفعال الاجتماعية ،غير أن اولريش بك خرج عن السياق الفكري و النهجي و الاجتماعي المألوف و اسس موضوع جديد – المخاطر- كمدخل للدراسات السوسيولوجية المرتبطة بمجتمع ما بعد الحداثة ، و بهذا يعتبر اولريش بيك قد أصل تأصيلا قاعديا لدراسة المخاطر الاجتماعية يمكن

ان تبنى عليها دراسات مستقبلية تساهم في صياغة النظريات الاجتماعية لمجتمع ما بعد الحداثة ،و تركز اعماله العلمية على موضوع العولمة و الحداثة و عواقبهما على المجتمع الانساني . (بيك، 2006، صفحة 45).

- أما أنتوني جيدنز يعرف في كتابه عالم منفلت "المخاطرة على أنها تلك المجازفات التي يتم تقويمها فعليا في علاقتها بالاحتمالات المستقبلية ،كما يقول أنها هي القوة الدافعة للمجتمع الذي يصر على التغير و الذي يريد أن يحدد مستقبله و لا يتركه للدين أو التقليد أو لقوى الطبيعة .

وهو يرى أن المخاطر نوعان :

- مخاطر خارجية : وهي ما ارتبط بالتقاليد و الطبيعة ، الأوبئة و الفيضانات و المجاعة و الجفاف و الجوائح مثل جائحة كوروونا و ما تركته من هلع و صدمات لدى الأفراد و المجتمعات
- مخاطر مصنعة :هي التي يتدخل فيها الإنسان بإرادته ، و التي تنجم عن قصور و قلة خبرة الإنسان مثل الاستهلاك المفرط للغابات .

ويرى ان مجتمع المخاطرة ظهر في منتصف القرن 20 ،وهو مجتمع ساخط على تبعات الحداثة السلبية ،ويبحث في كيفية ادارة المخاطر RISK MANAGEMENT و الاخطار بالوقاية و العلاج معا.

يرى بيك ان المخاطر العالمية ليست نتاج التخلف و انما هي نتاج للأخطاء الناتجة عن العقل البشري القاصر ،بمعنى ان هامش الخطأ موجود في الانسان وهي نتاج لمجتمعات الحداثة التي قضت على الصناعي الكلاسيكي ، ومن بين المخاطر التي تحدث عنها اولريش بيك الدمار البيئي مثل الاشعاع الكهرومغناطيسي ،و المواد الكيمياوية و الاشعاع لنووي ،اضافة الى التجارب النووية و تخصيب اليورانيوم ،الاوبئة الفتاكة مثل انفلونزا الخنازير و الطيور وجنون البقر ،الانتقاء الجيني ،كووروونا ،كما هناك مخاطر متعلقة بالأمن القومي و العالمي مثل التطرف الايديولوجي و الارهاب الدولي ،الصراع العرقي و تهجين الهويات ،ازمات البترول و الحروب مثل غزو روسيا لي اوكرانيا و ما يصاحبه من تهديد عالمي من حيث الغداء وموارد الطاقة و التهديد باستعمال السلاح النووي ،فالعولمة حسب بيك تتحدى سيادة الدول وتضر بالاستقلالية الاقتصادية.

و يعرف بيك مجتمع المخاطر بانه حالة من توافق الظروف اصبحت فيها فكرة امكانية التحكم في الاثار الجانبية و الاخطار التي يفرضها اتخاد القرارات محل شك ،و هنا نلاحظ ان المخاطرة مرتبطة باتخاذ القرار بشان سلوك ما قد يحقق لنا إما فرصة أو خطر.

9-الامن المعلوماتي :

تزداد الاعتمادية على حلول تقنية المعلومات يوما بعد يوم في تسيير اعمال المنشآت الخاصة و العامة على حد سواء، بل تعدى الامر ذلك الى المستوى الفردي ، فاصبح كثير من الناس يمتلك جهازه الخاص به لأداء اعماله المختلفة وتصفح شبكة الأنترنت ،و يمكن اخد الحكومة الإلكترونية وما تقدمه من خدمات للموظفين و المقيمين و الهيئات و المنظمات الداخلية و الخارجية كمثال للاعتمادية العالية على تقنية المعلومات فمقدمو هده الخدمات فمقدمو الخدمات الحكومية و الالكترونية يحتاجون الى مراكز البيانات من خوادم و اجهزة تخزين و ربط بالشبكات المحلية و المستفيدون يحتاجون الى وسائل الارتباط بالأنترنت للحصول على الخدمات . (pillou, 2016, p. 54).

فامن المعلومات ضرورة ملحة ،وليست حلا اختياريا ،بل يمكن القول ان اي مشروع يتضمن حلا تقنيا لابد ان يرافقه مشروع توأم لأمن المعلومات ،او ان يشتمل على التجهيزات اللازمة لحماية المعلومات التي يجري التعامل معها و نقلها من خلال المشروع .

فادن يمكن تعريف امن المعلومات كالتالي :ان علم امن المعلومات هو العلم الذي يعني بحماية المعلومات من المخاطر التي قد تتعرض لها ،و يمكن تعريف امن المعلومات بشكل مختصر بانه حماية المعلومات من الوصول غير المسموح به.

-هي المفاهيم و التقنيات و التدابير التقنية و الادارية المستخدمة لحماية اصول المعلومات من الوصول غير المأذون به عمدا او سهوا او حيازتها او الاضرار بها ، او كشفها او التلاعب بها ، او تعديلها او فقدها او اساءة استخدامها ،او يمكن اختراقها بواسطة الدخلاء .

- تعرفه لجنة انظمة الامن القومي الامريكية بانها :حماية المعلومات و عناصرها المهمة و الحرجة بما في دلك الانظمة و الاجهزة التي تستخدم هذه المعلومات و تخزنها و ترسلها .

ويعد هدا التعريف النسب لشموليته للمعلومات بأشكالها و عناصرها ،التي من اهمها الاجهزة و الانظمة لتي تخزن هده المعلومات ونعالجها و ترسلها ،و يتسع مفهوم امن المعلومات ليشمل المحاور التالية:

-حماية المعلومات من الضرر بأشكاله كافة ،سواء اكان مصدره اشخاص ام برامج ،سواء اكان متعمدا ام عن طريق الخطأ .

-حماية المعلومات من الوصول غير الصرح به ، او السرقة او الالتقاط او التغيير ،او اعادة التوجيه ،او سوء الاستخدام .-حماية قدرة المنشاة على الاستمرار و اداء امالها على احسن وجه

- تمكين انظمة تقنية المعلومات و البرامج التطبيقية لدى المشاة من العمل بشكل امن ،فظهرت الحاجة لأمن المعلومات من خلال الاسباب التالية :

-حماية الاصول المعلوماتية الحرجة (قواعد البيانات ،انظمة التشغيل ،المواقع و البوابات الالكترونية سواء داخلية او خارجية او شبكة الانترنت .

-حاجة اعمال المنشآت و انشطتها الى دلك.

- حاجة المستفيدين من الخدمات الالكترونية الى دلك- انتشار الخدمات الالكترونية عن بعد (التعليم عن بعد)

- الحاجة الى معرفة امكانيات المنشآت و مدى قدرتها على حماية معلوماتها ، ومعرفة التهديدات التي تواجهها .

-كثرة التهديدات المعلوماتية و تنوعها .

- انتشار الهجمات الإلكترونية.

- انتشار الهجمات السيبرانية على المواقع الإستراتيجية للدول.

10- مكونات امن المعلومات:

عند ذكر كلمة امن المعلومات ، و جرائم الحاسوب فان ما يتبادر إلى الدهن غالبا هو كشف معلومات كان يجب أن تبقى سرا، و الحقيقة أن الحفاظ على سرية المعلومات لا يعدو أن يكون جانبا واحدا من جوانب الأمن ، أما المتخصصون فيرون لأمن الحاسوب و المعلومات مكونات ثلاثة على درجة واحدة من الأهمية ، وهذه المكونات هي :

ا- **سرية المعلومات** :وهدا الجانب يشمل كل التدابير اللازمة لمنع اطلاع غير المصرح لهم على المعلومات الحساسة أو السرية ، والتي تعتبر سرية بالنسبة للمنظمة، وهو ما يتبادر إلى ذهن السامع عند الحديث عن امن المعلومات ، و من أمثلة المعلومات ، التي يحرص على سريتها ، المعلومات الشخصية ،و الموقف المالي لشركة ما قبل إعلانه ،و المعلومات العسكرية و الأمنية .

ب- **سلامة المعلومات** :خلافا لما جاء في الفقرة السابقة ، فانه لا يعنينا هنا أن نحافظ على سرية المعلومات ، و لكن ما يهمنا هنا هو اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المعلومات من التغيير ، و هناك أمثلة كثيرة لهذا المطلب ، فقد تنشر جهة ما قوائم أسماء المقبولين ممن تقدموا بطلبات للعمل لديها ،و كما نرى جميعا فإننا عندما نتحدث عن امن هده القوائم نعني حمايتها من التغيير ،فمن المحتمل أن يقوم شخص ما بحذف بعض الأسماء، و إدراج أسماء أخرى بدلا منها ، مسببا كثيرا من الإرباك و الحرج للجهة المعنية ،

ج-ضمان الوصول إلى المعلومات و الموارد الحاسوبية:

إن الحفاظ على سرية المعلومات و سلامتها أمر مهم و لا ريب ،لكن هذه المعلومات تصبح غير ذات قيمة إذا كان من يحق له الاطلاع عليها لا يمكنه الوصول إليها ، ا وان الوصول إليها يحتاج وقتا طويلا ،ويتخذ المهاجمون وسائل شتى لحرمان المستفيدين من الوصول إلى المعلومات ،و من هده الوسائل حذف المعلومات نفسها أو مهاجمة الأجهزة التي تخزن المعلومات فيها و شلها عن العمل .

11- مصادر الإخلال بآمن المعلومات :

إن المعلومات أو الأنظمة التي يحتفظ بها تكون عرضة للهجوم من جهتين مختلفتين ، الجهة الداخلية و الجهة الخارجية .

ا- المهاجمون من الداخل :إنهم أولئك الأفراد الذين ينتمون للجهة المستهدفة ، غير إنهم يقومون بأعمال تصادم جهود الجهة الرامية إلى حماية أنظمة المعلومات التي تستخدمها تلك الجهة ، و المهاجمون من الداخل كانوا دوما الخطر الذي تواجهه أي جهة ، مهما كانت ، سواء كانت الجهة شركة أو منظمة أو حتى دولة ، و لدلك فقد تم اختراع الحاسوب و التقنيات التي ظهرت إلى الوجود بعد ذلك الخطر الناجم عن الهجمات التي قد يشنها العدو الداخلي ضد الجهة التي ينتمي عليها ظاهرا.

ومن أهم الأسباب التي تدفع الإنسان لشن هجوم ضد أنظمة المعلومات نذكر ما يلي :

- عدم الرضا

- إثبات الشخص مهاراته الفنية و قدراته على تنفيذ هجوم الكتروني .

ب- المهاجمون من الخارج: نظرا لحجم التغطية الإعلامية التي تعقب الهجمات من الخارج فإننا نفترض إن القارئ قد سمع و رأى كثيرا مما قيل و كتب عن هذا الصنف، ومن بين البواعث للقيام بهده الهجمات ما يلي : سعي المهاجم من الخارج لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو تجارية ، ومن بواعث هذا النوع من الهجمات التجسس الأمني و التخريبي . (الغثبر، 2009، صفحة 22).

12- البرامج الخبيثة:

من البشر بناءون ، كما أن منهم هدامون ، منهم من يطور برامج مفيدة هادفة ، و منهم من يطور برامج خبيثة ، بل إن بعض البرامج يمكن استخدامها لعمل صالح و ضار حسب من يستخدمها و يستفيد منها ، وهناك العديد من البرامج الخبيثة نذكر منها :

- الفيروسات

- الديدان

- الخدع أو البلاغ الكاذب

- الأحصنة الطروادية

- رسائل الاصطياد الخادعة

- برنامج تجسسي

- برنامج إعلاني

- صفحات فقاعية

- برنامج تسجيل نقرات لوحة المفاتيح

13- الجرائم السيبرانية:

فهي احدى الجرائم المعاصرة التي اصبحت تمتل حكرا على الفرد و المجتمع و امن الدولة ،اد انها تتقدم بوتيرة سريعة باستخدام المجرمون احدث التقنيات على تنفيذ هجماتهم السيبرانية .

فهي جرائم تتعلق بالمعلومات الحاسوبية او هي فعل اجرامي يستهدف المعلومات الحاسوبية.(الجريمة، 2013، صفحة 55)

تعريف الجريمة السيبرانية: الجريمة لغة: الذنب او الجناية

السيبرانية لغة cyber هي كلمة انجليزية ولقد عرف قاموس أكسفورد كلمة سيبراني بانها صفة لا يشيئ مرتبط بثقافة الحواسيب او تقنية المعلومات او الواقع الافتراضي .

- وهي التي تتم بواسطة الكمبيوتر او احد وسائل لتقنية الحديثة على كمبيوتر اخر او احد و سائل التقنية الحديثة ،مع ضرورة توفر شبكة الاتصال فيما بينها.

-هي شاط اجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الالي بطريقة مباشرة او غير مباشرة او هدف لتنفيذ الفعل الاجرامي المقصود.

حيث بلغت تقديرات خسائر الجريمة الالكترونية 320 مليون دولار .

ا- بعض السمات الخاصة بالجريمة المعلوماتية :

من أهم السمات التي تتميز بها الجريمة المعلوماتية ، و التي تميزها عن غيرها من الجرائم التقليدية نجد :

- **صعوبة الكشف عنها و إثباتها** :تتميز الجريمة المعلوماتية بصعوبة اكتشافها و إذا اكتشفت فان ذلك يكون بمحض الصدفة عادة و يعود السبب في ذلك إلى عدم ترك أي اثر خارجي بصورة مرئية بالإضافة إلى قدرة الجاني على تدمير دليل

الإدانة في اقل من الثانية الواحدة ، و مما يزيد من صعوبة إثبات هذه الجرائم أيضا ارتكابها في الخفاء ، و عدم وجود أي اثر كتابي لما يجري خلال تنفيذها من عمليات أو أفعال إجرامية .

– **الجريمة المعلوماتية متعدية الحدود** : هدا النوع من الجرائم لا يعترف بالحدود فقد تمتد إلى خارج حدود مرتكبها إلى دولة أخرى، أي تصبح عابرة للحدود ،شبكة عنكبوتية للإجرام.

ب - أسلوب ارتكاب الجريمة المعلوماتية :

الجريمة المعلوماتية لا تحتاج إلى العنف بطبيعتها ، بل ما تحتاجه هو القدرة على التعامل مع جهاز الحاسوب بمستوى تقني يوظف في ارتكاب الأفعال غير المشروعة .

14- أنواع الجر ائم المعلوماتية :

نظرا لصعوبة حصر أنواع الجرائم المعلوماتية بصورة دقيقة تعددت محاولات تحديد أنواعها ، فهناك من قسمها على أساس معيار الأداة المستعملة في ارتكاب ، و هناك من قسمها بالاعتماد على معيار أنماط السلوك المختلفة الجريمة بالإضافة إلى الاعتماد على الدور الذي يقوم به الحاسب الآلي في الجريمة .

- الجرائم المعلوماتية الواقعة بواسطة النظام ألمعلوماتي (ابراهيم، 2016، صفحة 214)

- الجرائم المعلوماتية الواقعة على الأشخاص الطبيعية

15 -المسؤولية المجتمعية للجامعة وثقافة الأمن المعلوماتي :

تواجه الجامعة عدة صعوبات للقيام بدورها التنموي و تعزيز ثقافة الأمن المعلوماتي و دلك لمجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية ،و هدا مرده إلى نقص في إنتاج الأوراق العلمية في مجال الأمن المعلوماتي .فعلى الجامعة مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية خاصة من اجل فرض وجودها العلمي و المعرفي و دلك ب:

- تتمين البحوث و الدراسات في مجال الأمن المعلوماتي لمواجهة الجوائح و المخاطر

- استغلال الكفاءات العلمية و المهاجرة من اجل النهضة.

- العناية بالتكوين العلمي و النوعي في الأمن المعلوماتي.

- بناء إستراتيجية بعيدة المدى من اجل تحقيق الأمن المعلوماتي لمواجهة المخاطر و القرصنة الخارجية.

قائمة المراجع:

E MMANUEL RAUFFET PIERRE BATELLIER. (2008). *Responsabilite sociale de l entrprise.*

jean-francois pillou. (2016). *-tout sur la securite informatique.*

اسماعيل بن خليفة ،يزيد شويعل. (30 جوان, 2015). علاقة المسؤولية الاجتماعية بمنظومة القيم لدى طلبة الجامعة. الجزائر.

اولريش بيك. (2006). *مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الامان المفقود تلرجمة علا عادل.* مصر : المركز القومي للترجمة.

بودربان عزالدين. (2011). التعليم الالكتروني مستقبل الجامعة الجزائرية دراسة في المفاهيم و النمادج. 52. قسنطينة: جامعة متوري قسنطينة.

بومدين بروال. (18 ماي , 2011). دور الابداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسات . صفحة 4.

فاطمة مصطفى امين عياد. (2016). الدور المجتمعي لجامعات في اطار المسؤولية الاجتماعية. صفحة 235.

فتيحة حنك ، رضوان بواب. (01 جانفي , 2020). الجامعة و الوظيفة الخدمية للمجتمع(الوظيفة الثالثة). *مجلة انسنة للبحوث و الدراسات* ، صفحة 171.

كرزابي عبد اللطيف. (2010). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية. جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير.

مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة. (فيفري, 2013). دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية. الولايات المتحدة الامريكية.